http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1329) السنة السادسة -الاثنين (22) ايلول 2008

حذّر من التسميات الخاطئة لقضايا قانون الانتخابات وأزمة خانقين

عبد المهدي: التلاحم بين العرب والكرد والتركمان هو تلاحم تأريخي

بغداد/ الوكالات

حذر نائب رئيس الجمهورية عادل عبدالمهدي من محاولات ومظاهر عسكرة المجتمع العراقي والنظام السياسي في العراق واستبعد حصول انقلاب عسكري في العراق، وقال في حوار صحفي:»عندما يدخل بلد في حرب بالحجج التي دخلها العراق مع الارهاب والتخريب، دور العمل الاستخباراتي، دور العمل العسكري سيأخذ ابعادا كبيرة حينذاك يجب التحوط والحذر، لا نريد ان نكرر تجربة القرن الماضي، الجيش وقوات الامن قاموا بأدوار بطولية وشجاعة لكن لمصلحة الجميع ولمصلحة القوات المسلحة العراقية الامور دائما يجب ان تضبط وتنظم حسب النظرة الدستورية، مثلا قبل ايام حدثت مشكلة في الجامعة استخدم الجيش لاخراج الطلبة من مواقع سكنهم، هذه ليست مهمة الجيش، قد تكون هذه مهمة الشرطة، اقحام الجيش في امور من هذا النوع ليس امرا محببا في الحقيقة الا في الحالات الاستثنائية».

وعن امكانية الانقلاب العسكري في العراق، قال :»لا اتوقع الآن امكانية حصول انقلاب عسكري، فالتوازنات الموجودة في البلد، وجود البرلمان، وجود المرجعية، وجود قوى عديدة لا تسمح اليوم بقيام انقلاب عسكري، نحن نتكلم عن مخاطر يجب التنبه لها لكي لا يسقط العراق مرة اخرى تحت تأثير المؤسسة العسكرية، المؤسسة العسكرية يجب ان تكون مؤسسة قوية مهنية محترفة لكن قوية في موقعها وبشروطها وبضوابطها الدستورية وقوانين عملها المخصصة والمصممة تماما لكي تقوم بواجباتها على احسن وجه لا اقل ولا اكثر، هذه هي النظرة العامة في الكلام عن تقييم ما حصل في العراق وكمثال اليوم لدينا لكل ثلاثين مواطناً عسكرياً واحد، لكن لدينا مدرسا واحدا او معلما واحدا لكل خمسين طالبا، لدينا طبيب واحد، لكل الف خمسمائة مواطن لدينا مثلا سرير طبي، لكل

الف مواطن، تلاحظ تفوق وغلبة التعبئة العسكرية الواسعة اليوم اعداد هائلة، المليون اذا حسب الجيش والشرطة والحمايات والحرس قد يصل ما هو تحت السلاح اليوم ما يقارب المليون هذا عدد ضخم في المجتمع، هذه تشكل نسبة عالية جدا، لقد احتجناها ان كانت ضرورية هي ضرورية لمحاربة الارهاب لكن يجب ان نقف وندقق ونحلل هذه الظاهرة لكي لا تطور المؤسسة العسكرية نفسها لكي تتطور في صالح المجتمع وفي صالح المؤسسة الامنية والعسكرية».

وعن الاسباب التي تحول دون حدوث انقلاب عسكري في العراق، قال عبد المهدي:»اعتقد في الفترة الحالية صعب جدا الحالة الدستورية ستقف حاجزا كبيرا امام اي محاولة لانقلاب عسكري ولم يجد له شرعية حقيقية، هذا امر في المدى القصير انا اجده متعذرا لكن هناك مخاطر ان استمر الوضع الحالي بالتصاعد ثم يصبح هناك مخاطر هو ما اشير اليه عندما اقول لكي لا نعود الى تجربة الفترة الماضية حيث سادت انقلابات عسكرية واصبح هناك امتزاج بين العسكري والسياسي ظاهرة لم تكن ناجحة في تاريخ العراق.

مشيراً إلى أن الشرعية والدستورية ليست مسألة بسيطة، الشرعية والدستورية مسألة كبيرة تقف حاجزا ثم الآن من يريد ان يقوم بانقلاب عسكري سيواجه مضادات هائلة خطرة بما في ذلك من كردستان ذاتها، كردستان الآن لن تقبل بانقلاب عسكري، مناطق كثيرة في العراق لن تقبل بانقلاب عسكري، فبالتالي هناك مضادات كبيرة للانقلاب العسكري ومن يفكر بمثل هذه المغامرة سيفكر لمئات آلاف المرات قبل ان يقدم عليها لان لا توجد لها ظروف لكن نتكلم ان استمرت الاوضاع بهذا الشكل بفترة متوسطة او بعيدة قد تمهد الطريق كما حصل في العراق انقلاب عسكري في ١٩٢٠ او ١٩٣٠ حصل في ١٩٣٦ مع بكر صدقي لكن زج الجيش في اعمال عسكرية خلال عقد واكثر من السنين عقد ونصف هيئ الجيش ان يكون حاسما في القضايا العسكرية، لاحظوا اليوم في موريتانيا حصل انقلاب عسكري واستطاع ان ينجح مؤقتا لكن الشرعية عادت وضغطت واصبحت تطوق الانقلاب العسكري.وعن موطن الخلل في التصدع السياسي اليوم، قال نائب رئيس الجمهورية :»المصلحة الوطنية قطعت شوطا مهما لكن مازلنا لم نشكل ارادات موحدة قوية تماما في منطق مشترك واهداف مشتركة، كأنما ندفع ثمن النجاحات عندما احسن اللاعب السياسي واحس الفرقاء السياسيون ان هناك تقدما امنيا برزت مشاكل من نوع جديد انا اسميها مشاكل النجاحات وليس مشاكل الفشل، مثلا في قانون الانتخابات، مناقشة مسألة خانقين، محاولات الضغط السياسي بين اطراف كانت مواجهة الارهاب هو الهم الرئيسي لها اصبح اليوم محاولة حل بعض المشاكل التي كانت معلقة في الدستور، هذا يسبب بالتأكيد بعض الاختلافات وقد يمر وقت على هذه الاختلافات قبل ان تجد حلا وقد يؤثر هذا بشكل من الاشكال على الحالة الامنية»، واضاف :»انا اعني بالاختلافات كل الاطراف العراقية، كل الاطراف العراقية تريد ان تنهي الاستحقاقات الدستورية وهذا يولد حالة من النقاش ليس بالضرورة متفق عليها حتى عندما نلتقي في فهم الدستور او في النص الدستوري هناك قد تكون مفاهيم مختلفة او توقيتات مختلفة بين الاطراف العراقية تسعى الى حل مثل هذه المشاكل».

وحذر نائب رئيس الجمهورية من التسميات الخاطئة لقضايا قانون الانتخابات وازمة خانقين وتسليح الجيش العراقي، وقال :»من الخطورة تسميتها من الجانبين العربي والكردي واعتقد التلاحم بين العرب والكرد والتركمان هو تلاحم تاريخي، هناك وجهات نظر سياسية بين قوى سياسية كيف تفهم تطبيق هذه المسائل وتوقيتات هذه المسائل ونحن نحاول ان نجد الارضية المشتركة لحل مثل هذه الاستحقاقات بما يرضي الجميع وبما يطمئن الجميع، لدى الجميع نوع من القلق لكن الهدف هو الوصول الى اتفاقات عامة تضمن هذا المسار الديمقراطي الدستوري الذي اخترناه لنفسنا». وعن وجود هواجس لدى الجانب الكردي والعربي وكيف يمكن ان تحل وما العقد الآن بين اقليم كردستان وبغداد، قال الدكتور عادل عبدالمهدي :»نعم، انا لا اريد ان ابسط الموضوع، الكلام عن الاكراد والعرب والتركمان هذا يعيد الشيء الى الماضي، هناك اختلافات بين المؤسسات، هناك حكومة اقليم وهناك حكومة اتحادية، في الحكومة الاتحادية ليس فيها العرب فقط في الحكومة الاتحادية، هناك كرد وهناك عرب وهناك تركمان، هناك مذاهب مختلفة، فتوصيف الحالة على اساس انها انقسام هو قومي امر خطير وعودة الى الماضي لا نريد ان نسقط في مثل هذا الفخ، فاذا هناك وجهات نظر مختلفة بين قوى سياسية وبين مؤسسات دستورية لدولة واحدة فيها وجهات نظر مختلفة كما في كل دولة في العالم كيف تحل هذه المسائل، نأخذ خصوصية العراق، الوضع العراقي يصفي موروثات كثيرة مرت علينا خلال عقود طويلة فيها حساسيات كثيرة، فيها تجاوزات كثيرة، فيها اعتداءات كثيرة، فيها مظلوميات كثيرة، كيف يعمل الجميع على تصفيتها؟ هذا ما نسعى اليه وتحصل اختلافات واحيانا تكون حادة في داخل الصف الواحد، فكيف نجد هذه المشتركات ؟ نحن نعيش هذه المرحلة وانا واثق ان النتيجة النهائية ستكون توافقاً واتفاقاً كما حصل في الماضي في ملفات اضخم واخطر من هذا».

وعن امكانية تمرير الاتفاقية الامريكية – العراقية، قال نائب رئيس الجمهورية :»يعتمد كل شيء على التوافق الذي سيحصل اذا حصل توافق في المجلس التنفيذي وحصل توافق في المجلس السياسي للامن الوطني، فبالتالي يعكس قناعة مهمة لدى الرأي العام، فاذا حصل التوافق فالامور ممكن ان تجري بسرعة لكن اذا تلكأت الاتفاقية والمفاوضات بقيت متلكئة والحكومة لا تكون مستعدة لحملها الى مجلس النواب او حملها بالتأكيد وبالتالي يجب النظر الى نهاية العملية، يجب ان تقرر الحكومة ما آل اليه هذا الامر، هل هو مقنع فيمر عبر هذه المؤسسات بما فيها مجلس النواب والرأي العام ذكرنا المشاكل، ذكرنا مسألة الحصانات، ذكرنا مسألة السيادة، ذكرنا الموعد النهائي للانسحاب، كل هذه الامور اذا كانت واضحة ومقنعة في الامور ويحصل عليها توافق ممكن ان تحصل بسرعة، كل امر يحصل فيه توافق الاطراف يجدون المخارج السريعة لاقراره لكن اذا بقيت موضع شك وموضع اختلاف حينذاك فعلا تتباطأ وتتعرقل ولن تمر بسهولة».وحول تداعيات عدم توقيع الاتفاقية هذا العام، قال عبدالمهدي :»نصبح امام خيارين، العراق يصبح اما امام خيار طلب تمديد وجود القوات وهذا الخيار يعني ان القوات ستوجد بالشروط الحالية اي بالامر (١٧٧١) الذي يعطي صلاحيات واسعة جدا لهذه القوات ويعطيها كامل الصلاحيات القضائية، اذا سنكرر ما كنا نقوم به في الاعوام الماضية يعني سيكون امام العراق خيار صعب، الخيار الثاني هو طلب الانسحاب وهذا له نتائج وتداعيات هل هذا الانسحاب المبكر سيقود الى فراغ امني او فراغ سياسي، الحالة العراقية كيف ستتوازن بهذه السرعة فكل خيار له تداعيات ومخاطر وايجابيات وسلبيات وهذا كله مطروح امام الشعب العراقي وامام الرأي العام العراقي وامام مجلس النواب وامام الحكومة نحن في مفترق الطرق يجب ان نقرر اذاً لا يوجد ما هو كله مر او كله عسل».

أكدوا أنها تمثل حق الدولة في تقرير الاستحقاقات السيادية

مسؤولون محليون يبدون آراء متضاربة بشأن الدعوة لحكومة مركزية

بغداد/ اصوات العراق

رأى محافظو كربلاء والمثنى والبصرة، السبت، ان دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي لوجود حكومة مركزية قوية تمثل تأكيدا لحق الدولة في تقرير الاستحقاقات السيادية، لكنهم طالبوا بصلاحيات اوسع خلال هذه المرحلة التي وصفوها بمرحلة التأسيس.

وقال محافظ كربلاء الدكتورعقيل الخزعلي: ان «رئيس الوزراء أشار إلى نقطة مهمة وهي إن الحكومة الاتحادية يجب إن تتكفل موضوعين مهمين هما التعقيدات الأمنية والتداخل بين الملف الأمني والسياسي والإداري ما ولد الكثير من الأزمات في بعض المحافظات». مبينا ان هذه التعقيدات «جعلت الحكومة الاتحادية تقف على الخط لإزالة أي تعقيد.»

وأكد أن «الملف الأمني يجب أن يكون بيد الحكومة الاتحادية.» مستدركا أن «رئيس الوزراء أكد انه لا يمانع من وجود مجال وفسحة لأخذ رأي الحكومات المحلية ومنها المحافظون.»

وكان المالكي دعا، الأربعاء الماضي، خلال لقائه عدداً من مدراء القنوات الفضائية إلى قيام حكومة مركزية قوية، والى وجود فيدراليات لا تتجاوز صلاحياتها صلاحية الحكومة الاتحادية.

وأضاف المالكي ان دعوته لا تلغي الفيدرالية لكنها تعزز قدرات الحكومة المركزية، مضيفا انه دعا إلى ذلك من باب تحقيق مصلحة البلاد، لان العراق مستهدف ويمر في مرحلة خطيرة وينبغي ان تكون الدولة قادرة على حماية نفسها وقادرة على مواجهة الصدمة.

وتابع الخزعلي «أما عن مسالة الحدود فنعتقد إن المعالجة الحدودية من الناحية الأمنية يجب أن تبقى بيد الدولة أما الشؤون الإدارية والمالية فهي بيد سلطات الأقاليم والحكومات المحلية في المحافظات».

وتطرق رئيس الوزراء المالكي في دعوته لحكومة مركزية قوية إلى عدد من الأمور التي تمس السيادة والأمن، ومنها إشارته إلى أن «المطارات لا تحرك مركزيا والحدود ليست بيد الحكومة المركزية ولا تعرف الحكومة مع من تتعامل هذه المحافظة وتلك، وهذا في تقديرنا ومن موقع المصلحة وليس رغبة في الاختلاف مع الآخر لا يؤسس دولة قوية»، على حد تعبيره. وأضاف المالكي أنه «في ظل الفيدرالية يجب أن تعرف الحكومة المركزية حدودها وتقف عندها، والحكومات المحلية والأقاليم تعرف حدودها وتقف عندها، وبالتالي يتأسس نظام سياسي نستطيع أن نقول أنه قادر على حماية العراق».

واعتبر محافظ السماوة احمد مرزوك الصلال كلام المالكي انه «يراد منه تقوية نفوذ الدولة في بسط سيطرتها على الأقاليم والمحافظات وقدرتها على توجيه التعليمات والإجراءات بشكل منتظم وسريع يؤمن وجود دولة مركزية قوية.» وقال «لا اعتقد أن ذلك تغير في إستراتيجية الدولة، وإنما مجرد توضيح لدعم وتقوية سلطة القانون وبسط سيطرتها على عموم العراق من خلال توثيق العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات.»

وأكد ان «كلام رئيس الوزراء لا يؤثر على سير عمل السلطات المحلية في المحافظات، فكلما تكون علاقة الحكومات المحلية في المحافظات قوية بالحكومة الاتحادية، ازدادت الحكومات المحلية قوة ونفوذاً، فضلا عن السرعة في مجمل الإجراءات والتنفيذ، ناهيك عن الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي ،كما ويتم معالجة المشاكل في وقت مناسب ،وبالنهاية ازدهار الحياة المعيشية للمواطن العراقي.»

وفيما يخص مسالة تعيين المحافظين ومجالس المحافظات ، قال المحافظ إن «هذا الأمر كفله الدستور ولا ينبغي الخوض فيه ...أنا شخصيا أؤيد فكرة رئيس الوزراء ببناء علاقات وطنية وطيدة بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية في بغداد والمساهمة الفاعلة ببناء هيبة الدولة بغية فرض سيطرة الحكومة الاتحادية على أرجاء العراق.»

وقال محافظ البصرة محمد المصبح الوائلي ان «القرار المركزي يجب ان يكون قرارا يتعلق بأمن البلد ككل والسياسة الخارجية والمالية وبعض السياسات المهمة.» وأضاف لـ (أصوات العراق) «أما فيما يتعلق بالأمور الخدمية وبعض القرارات التي تتعلق بالحكومات المحلية فسوف تكون في صالح الحكومة المركزية، والحكومة بدورها لديها مسؤوليات كثيرة وكبيرة جدا بإمكان الحكومات المحلية ان تكون عونا لها وبالتالي تقديم أفضل الخدمات إلى المواطنين».

وقال «نحن لا نشكو من موضوع قلة الصلاحيات في موضوع الخدمات وليس في مواضيع اتحادية أو سيادية أو غير ذلك ، ومن الممكن إيجاد التنسيق المشترك بين الحكومة المركزية والمحلية في جوانب عديدة وكثيرة.»

وفيما إذا كان هذا التوجه سيعيق من تطوير المحافظات في المجالات الاقتصادية والسياسية، قال الوائلي «حسبما اعتقد فان رئيس الوزراء كان يعني بكلامه ان المركزية تتعلق بالأمور ذات السيادة مثل السياسة الأمنية والمالية والخارجية والإقليمية ،أما فيما يتعلق بالأمور الأخرى فبالتأكيد ان الحكومة تسعى لتقديم الخدمات إلى المواطن، والحكومات المحلية دورها تأسيسي في هذه المرحلة، والتأسيس يحتاج إلى صلاحيات أوسع لتقديم أفضل الخدمات إلى المواطن» .

وحول ما إذا كانت دعوة المالكي تتعارض مع سياسة الحكومة المحلية دستوريا، قال ان «هناك ضبابية كثيرة ولا نستطيع ان نحدد ما هو على عاتق الحكومة المركزية وما هو على عاتق الحكومات المحلية وبالتأكيد ان هذا سيكون في المستقبل المنظور واضحا.»

تقارير: حادثة «الدور» تعزز مطالبة العراقيين باخضاع القوات الامريكية لقضائهم

واشنطن / وكالات

كشفت تقارير صحفية ، ان اعتراف الجيش الامريكي بقتل ثلاث نساء في غارة بقضاء الدور الجمعة الماضية، قد تعزز مطالب العراق في جعل القوات الامريكية في العراق تحت سلطة الملاحقة القانونية العراقية.

وذكرت تلك التقارير، إن القوات الامريكية «اعترفت بقتلها ثلاث نساء في غارة على بيت يشتبه بانه يضم متمردين الجمعة الماضية، الا ان العراقيين قالوا ان ثمانية اشخاص قتلوا في الغارة، كلهم من عائلة واحدة لا علاقة لها بجماعات مسلحة». مبينة ان هذه الحادثة «تشدد على المطالب العراقية في ان تخضع القوات الامريكية الى سلطة القضاء العراقي في جميع الجرائم او الاخطاء التي يتضرر بها مدنيون».

وكان مصدر في شرطة مدينة تكريت قال في تصريحات صحفية إن ثمانية أشخاص من عائلة واحدة قتلوا الجمعة، جراء قيام مروحيات أمريكية بقصف منزلهم في قضاء الدور فقتلت ثمانية من عائلة واحدة، فضلا عن تهديم المنزل بالكامل.

وتضيف التقارير ان «مطلب اخضاع الامريكيين للقانون العراقي، برز كقضية رئيسية تسد طريق الاتفاقية التي تحكم نشاطات القوات الامريكية في العراق بعد ٣١ من كانون الاول المقبل». وقضية الحصانة، ظهرت نقطة ساخنة منذ ايلول ٢٠٠٧، عندما قتل ١٧ عراقيا بنيران حرس يعملون لصالح شركة بلاكووتر العالمية ، الشركة الامريكية التي يقع مقرها في كارولاينا الشمالية وتتولى حماية موظفي وزارة الخارجية الامريكية، وعلى الرغم من ان حرس بلاكووتر ليسوا كادرا عسكريا، الا ان العراقيين قالوا ان هذه الحادثة تشدد على ضرورة ان يتحمل الامريكيون مسؤولية السلوك الذي يلحق ضررا بالابرياء من العراقيين.

وقال بيان للجيش الامريكي ان «اطلاق النار حدث في قضاء الدور ، عندما كانت القوات الامريكية تلاحق عنصرا مشتبهاً بانتمائه الى تنظيم القاعدة في العراق. ويعتقد ان الرجل عضو في شبكة مسؤولة عن تفجيرات انتحارية ومرتبط بامير جماعة مسلحة في محافظة مجاورة».

وبحسب مايروي البيان «بعد الوصول الى بيت المشتبه به، طوّق الجنود المكان وطلبوا من ساكني البيت الاستسلام. وبعد مضي ساعة تقريبا، ظهر رجل في مدخل البيت، واطلق عليه النار فقتل، وتبين في ما بعد انه المتمرد المشتبه به». وتابع الجيش الامريكي في بيانه انه «تم استدعاء مروحيات لاسناد القوة البرية، فقتلت ثلاثة «ارهابيين مشتبه بهم، كما قتلت ثلاث نساء». واضاف البيان ان «القوات الامريكية انها انتشلت طفلا جريحا ونقلته الى قاعدة قريبة للعلاج الطبي».

الا ان عراقيين يروون حكاية مختلفة، أن «مسؤولا في شرطة الدور قال ان ثلاث نساء وخمسة رجال، كلهم افراد عائلة علي حسن علي، قتلوا في الغارة التي شنت في نحو الساعة ٢ صباحا». ونقلت التقارير عن شاهد هو «خالد محمود الدوري الذي يسكن على مقربة من مكان الحادث، انه كان نائما على سطح داره عندما ايقظه ضجيج مروحيات. وسمع قوات امريكية تتحدث بمكبرات صوت طالبة الى سكان البيت بالخروج». ويروي الشاهد «فجاة رأيت امراة ورجلاً يخرجان من البيت، ورأيت الامريكيين يفتحون النار عليهما فقتلوهما، ثم تدمر البيت بنيران من الاعلى». واكد الدوري، «ان الطفل انتشل من مكان الحادث». وذكرت التقارير ان «شيخ عشيرة هو فارس فدعم، ذكر ان العائلة كانت قد هجّرت بسبب الاقتتال الطائفي في بغداد واستاجرت هذا البيت في الدور»، مشيرا ان «العائلة ليست لها انتماءات سياسية او عسكرية او لديها اعمال عدائية.»

الا ان الجيش الامريكي قال في بيانه، ان «وجود النساء والاطفال في البيت تكتيك يستخدمه المتمردون غطاء لانشطتهم».

واشارت انه «في اشد ملاحظاته بشان اتفاقية وضع القوات الامنية، قال رئيس الوزراء نوري المالكي الاربعاء الماضي ان الولايات المتحدة ستجبر على العمل من دون غطاء شرعي في العراق اذا لم يتم التوصل الى اتفاقية، ووصف قضية الحصانة بانها نقطة خلاف رئيسية بين الجانبين». وتختتم الصحيفة التقاريربالقول «بحسب المقترح العراقي، فان المهام العسكرية كلها ستتطلب مصادقة كلا الجانبين، العراقي والامريكي، واذا ارتكبت القوات الامريكية (جريمة بيّنة) في مهمة ما، يجب احالتها الى القضاء العراقي، في مقابل ذلك، تريد الولايات المتحدة ان يحظى جنودها بالحصانة من ملاحقة القانون العراقي».

تقرير اخباري

كشف مدير المنظمة العراقية لإزالة الألغام،امس الاول ، عن وجود ٢٥ مليون لغم ارضي في العراق بضمنها عشرة ملايين في إقليم كردستان، لافتا إلى ان انتشارها في مناطق مختلفة من البلاد يحول دون تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية، لاسيما في مجال النفط والكهرباء والسكك الحديد.

لغم لكل مواطن عراقي..

الكشف عن وجود ٢٥ مليون لغم أرضي في العراق

بغداد / وكالات

وقال زاحم جهاد في تصريحات صحفية أن هناك « ٢٥ مليون لغم ارضي في العراق بضمنها عشرة ملايين في إقليم كردستان ، وكذلك ثلاثة ملايين طن من الصواريخ والقنابل غير المنفلقة، ما يهدد حياة ٩٩٩٥ تجمعاً سكانياً وقرية في عموم البلاد.»

وأضاف» كما يوجد٤٤٤٦ منطقة خطرة تحتوي على مقذوفات غير منفلقة و٣٣٨٥ منطقة خطرة تحتوي على نخائر ومخلفات حربية متروكة...و١٦٨٢ منطقة خطرة تحتوي على قنابل عنقودية».

وتابع جهاد عقب الاحتفالية التي نظمتها المنظمة العراقية لإزالة الألغام لمناسبة اليوم الوطني للتوعية من مخاطر الألغام والمقذوفات غير المنفلقة ان « هناك ١٢٧١ منطقة معارك أو مواضع عسكرية تحتوي على اعتدة مختلفة، فضلاً عن امتداد حقول الألغام على الحدود العراقية مع إيران البالغة ١٢٠٠ كم». ولم يحدد جهاد الفترة التي زرعت فيها الألغام ، إلا انه ذكر أنها من مخلفات الحرب العراقية الإيرانية وحرب عام ١٩٩٠ والحرب الأخيرة بدخول القوات الأمريكية العراق في نيسان عام ٢٠٠٣.

وأكد ان الألغام امتدت حتى في حقل الرميلة النفطي من خلال وجود ٩٤ منطقة خطرة تحتوي على القنابل العنقودية واليورانيوم المنضب مع حقل ألغام بطول ١٧ كم.

ويبدو ان هذا مادفع نائب برئيس الوزراء برهم صالح الى الاعلان عن مخاوفه قائلاً: ان العراق الان.لغماً واحداً لكل مواطن عراقي.

وحول عمل المنظمة العراقية لإزالة الألغام ، ذكر جهاد» عمل المنظمة يتمثل بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بما في ذلك المسح التقني وتثبيت المواقع والإزالة والتأشير والتحذير والوثائق الخاصة ما بعد عملية الإزالة، وتقديم المساعدة إلى الضحايا من خلال إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع، وكذلك تدمير المقذوفات والدعوة ضد استخدام الألغام».

وعن أهداف المنظمة قال جهاد» أهداف المنظمة العراقية لإزالة الألغام هي تنفيذ أعمال المسح الفني والاستطلاع والتأشير وتنفيذ أعمال إزالة الألغام والمقذوفات والذخائر والمشاركة في إجراء حملات توعية بمخاطر الألغام، فضلاً عن بناء وتدريب القدرات الفنية وتأهيل الأفراد وتنفيذ أعمال السيطرة النوعية والضمان النوعي». وتابع» كما ان هدف المنظمة المساعدة في تأهيل الناجين من حوادث الألغام والمساهمة في إعادتهم إلى المجتمع والتنسيق مع المنظمات المماثلة داخل وخارج العراق». ولفت مدير منظمة إزالة الألغام العراقية التي تتخذ من المنطقة الخضراء مقراً لها إلى ان «هنالك الكثير من مشاريع التنمية وإعادة الاعمار متوقفة بسبب حقول الألغام والمخلفات الحربية مثل مشاريع تطوير المنشآت النفطية أو بناء مشاريع نفطية جديدة ومد خطوط الكهرباء.» وأضاف» وكذلك امتداد حقول الألغام تحول دون تنفيذ مشاريع خطوط سكك الحديد وتطوير الموانئ وبناء المنشآت الصناعية والاقتصادية والطرق وتطوير الزراعة والمشاريع الخاصة بالموارد المائية».

وبين جهاد ان» المخلفات الحربية منتشرة ومبعثرة في المناطق الزراعية والسكانية والصناعية وفي البساتين والحقول وحتى في بعض المؤسسات العلمية..ولقد تركت آثارا اجتماعية ونفسية بفقدان الأبرياء لحياتهم أو تحويلهم إلى أشخاص معاقين غير قادرين على ممارسة حياتهم الطبيعية».

من جهته، ذكر مايكل كوربن مسؤول قسم الشؤون العسكرية والسياسية في سفارة الولايات المتحدة ببغداد عن تقديم الدعم للمنظمة بالتجهيزات والمعدات والمستشارين.